

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكريت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اباد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.م محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهريين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

مجلة علمية سياسية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	التسلسل
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
13_1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1
35_14	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د. إياد خلف حسين العنبر	2
53_36	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د. أورايد محمد مالك كمونه	3
69_54	اليمن السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د.: حازم علي حمزة	4
90_70	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د. عيبر محمد عبد	5
105_91	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د. كاظم علي مهدي	6
119_106	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د. خالد هاشم محمد	7
135_120	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	8
151_136	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د. علي غسان سامي	9
171_152	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	10
189_172	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	11
213_190	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	12

228_214	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	13
244_229	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	14
260_245	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	15
أ_د	م.د. سارة شكر احمد	مراجعة مقال
ذ_ش	هدى عبد الحسين فياض ناصر	مراجعة مقال

الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط:

بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية[∇]

Natural gas in the Eastern Mediterranean region between the conflict of regional axes and the competition of international strategic

Dr. Marwa Ali Hussein

د. مروة علي حسين*

المخلص:

لقد شكلت اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط انعطافه تاريخية مهمة لدول المنطقة، والتي تعد من الدول فقيرة نسبياً في مصادر الطاقة الأولية، إذ شهدت منطقة هذه الدول خلال العقدین الأخيرين اكتشافات ضخمة للغاز الطبيعي، أبرزها حقول "ظهر" في مصر، و"ليفايثان" و"تمار" في إسرائيل، و"أفروديت" في قبرص. وان هذه الاكتشافات حوّلت المنطقة إلى مركز تنافس و تنازع جيوسياسي القوى الإقليمية حول ترسيم الحدود البحرية وتوزيع العائدات الغازية، وهو ما جعلتها موضع اهتمام استراتيجي عالمي، إذ لعبت القوى الدولية أدواراً حاسمة في المنطقة، إذ دعمت الولايات المتحدة وأوروبا تكوين كتلتان إقليمية مثل منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF)، في محاولة لتحقيق الاستقرار وتعزيز التعاون بين دول المنطقة، وهو يظهر أن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط ليس فقط كمورد اقتصادي واعد، بل كأداة لإعادة تشكيل التوازنات والتحالفات في الإقليم، ما يجعله محوراً للصراع بين استراتيجيات الهيمنة الإقليمية وحسابات الأمن القومي ومصالح القوى الدولية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: شرق المتوسط، الغاز الطبيعي، الاكتشافات الغازية، إسرائيل، موارد الطاقة.

Abstract:

Natural gas discoveries in the Eastern Mediterranean have marked a significant historical turning point for the countries of the region, which are relatively poor in primary energy resources. Over the past two decades, the Eastern Mediterranean has witnessed massive natural gas discoveries, most notably the fields appearing in Egypt, Leviathan and Tamar in Israel, and Aphrodite in Cyprus. These discoveries have transformed the region into a center of geopolitical competition and conflict between regional powers over the demarcation of maritime borders and the distribution of gas revenues. This has made it a matter of global strategic interest, as international powers have played decisive roles in the region. The United States and Europe have supported the formation of regional blocs such as the East Mediterranean Gas Forum (EMGF), in an attempt to achieve stability and enhance cooperation among the countries of the region. This demonstrates that natural gas in the Eastern Mediterranean is not only a promising economic resource, but also a tool for reshaping balances and alliances in the region, making it a focus of conflict between regional

تاريخ النشر: 2025 /9/30

تاريخ القبول: 2025/9/19

تاريخ التقديم: 2025/7/12

* الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

hegemonic strategies, national security calculations, and the interests of major international powers.

Keywords: Eastern Mediterranean natural gas, gas discoveries, Israel, energy resources .

المقدمة:

لقد فتحت اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط التي تتضمن كلا من: مصر، و(إسرائيل)، وفلسطين، وقبرص، ولبنان، وسوريا، وتركيا التي بدأت تتوالى منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، الباب أمام فاصل جديد من الصراع بين تلك الدول التي تعاني في الأصل من حالة احتقان سياسي وديموغرافي ترجع لأسباب تاريخية منها الصراع العربي الإسرائيلي والانشقاقات العرقية والأثنية، مما جعل تلك الاكتشافات مصدرا جديدا للصراع. في هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء طبيعة الوضع الجغرافي والقانوني للغاز الطبيعي في شرق المتوسط فضلاً عن بيان محاور الصراع الإقليمية على الغاز في حوض شرق البحر المتوسط، لاسيما ان هذه المنطقة باتت في السنوات الأخيرة بؤرة للصراعات الإقليمية المتصاعدة، نتيجة الاكتشافات الضخمة لاحتياطيات الغاز الطبيعي، والتي دفعت العديد من الدول الساحلية إلى إعادة النظر في سياساتها الطاقوية والاستراتيجية. كما أفضت هذه الاكتشافات إلى نشوب العديد من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية المعقدة، والتي اتخذت طابعاً تنافسياً حاداً بين الفاعلين الإقليميين، وكذلك استراتيجيات القوى الدولية إزاء غاز شرق المتوسط.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تحليل خريطة اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط وتوضيح أهميتها الاقتصادية والجيوسياسية. دراسة أبعاد الصراع الإقليمي المرتبط بالغاز، لاسيما فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية وتضارب المصالح بين الدول المطلة على شرق المتوسط. وكذلك فهم طبيعة استراتيجيات القوى الكبرى (كالولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي) في المنطقة وتحليل دوافعها ومصالحها.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية والإقليمية. وتوضيح أبعاد صراع المحاور الإقليمية من خلال دراسة ديناميكيات الصراع والتعاون بين الفاعلين الإقليميين الرئيسيين (مصر، تركيا، إسرائيل، قبرص اليونان، لبنان). وكذلك تنافس الاستراتيجيات الدولية حول موارد الطاقة في المنطقة من خلال استكشاف دور القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا في توجيه سياسات الطاقة في المنطقة، فضلاً عن تحليل استراتيجيات تصدير الغاز الطبيعي وأثرها على تعزيز المكانة الدولية لدول المنطقة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط شكل عاملاً استراتيجياً جديداً أعاد رسم توازنات القوى في المنطقة، إذ أدى إلى تصاعد صراعات المحاور الإقليمية، وجذب اهتمام القوى الكبرى التي تسعى إلى تعزيز نفوذها عبر تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد ما يجعل من هذا المورد الطبيعي محركاً رئيسياً لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة الحيوية.

إشكالية البحث: يقوم البحث على إشكالية إلى هي أبرز احتياطات واكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط؟ أي مدى ساهمت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط في إعادة تشكيل التحالفات والصراعات الإقليمية، وما طبيعة الاستراتيجيات التي تبنتها القوى الكبرى لضمان نفوذها في هذه المنطقة الجيوستراتيجية؟

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لفهم أبعاد الظاهرة من خلال تحليل الوقائع والبيانات المتاحة حول الاكتشافات الغازية وتحليل ابعاد الصراع بين المحاور الإقليمية ومحاولة فهم استراتيجيات الدول الكبرى من خلال تحليل دوافعها وأهدافها في المنطقة.

هيكلية البحث: لقد قام البحث على عدة محاور اذ يتناول في الوضع الجغرافي والقانوني للغاز الطبيعي في شرق المتوسط من خلال بيان التوزيع الجغرافي للغاز في شرق المتوسط، فضلاً عن الأطر القانونية الحاكمة لاستغلال الغاز الطبيعي في المنطقة، اما في محور الثاني فقد بحث محاور الصراع الإقليمية على الغاز في حوض شرق البحر المتوسط. اما في المحور الثالث فقد بين ثالثاً: استراتيجيات القوى الدولية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، إزاء غاز شرق المتوسط.

أولاً: الوضع الجغرافي والقانوني للغاز الطبيعي في شرق المتوسط

لقد دفع التزايد المضطرد في اكتشافات الغاز الطبيعي بمنطقة حوض شرق البحر المتوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين الى تسليط مزيد من الضوء عليها. وتضم جغرافيا كلا من مصر، وفلسطين، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا، وتركيا، وقبرص. لذا سوف نبين في التوزيع الجغرافي من خلال بيان اهم الدول التي تحتوي على حقول الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط، فضلاً عن الاتفاقيات التي تبين للوضع القانوني لمنطقة الحوض المتوسط.

1- جغرافيا الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط

لقد شكلت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، والتي تقدر حسب دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية بمتوسط بلغ ما يقارب (223 تريليون قدم مكعب)، اي ما يعادل 6,3 تريليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج فعلياً (زمران ، 2010 ، ص 119)، وهو الامر الذي شكل منعطفا تاريخيا مهما لدول المنطقة التي تعد فقيرة نسبياً في مصادر الطاقة الأولية ، فهي من ناحية تسمح لها بتقليل وارداتها من الخارج ، كما توفر هذه الاكتشافات من ناحية أخرى فرصاً كبيرة لهذه الدول لتصدير الغاز الى الاسواق العالمية، فضلاً عن زيادة استخدام الغاز الطبيعي على المستوى المحلي، لذا كانت توجهات كل دولة من دول الحوض تسير باتجاه تعظيم هذه الاستكشافات، دفع التزايد المضطرد في اكتشافات الغاز الطبيعي بمنطقة حوض شرق البحر المتوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين لتسليط مزيد من الضوء عليها واهم هذه الدول (الباسوسي، 2018، ص 31) .

أ- مصر: لقد شهدت مصر طفرة في اكتشافات الغاز الطبيعي، أسهمت في زيادة احتياطات ونتاج الغاز الطبيعي في مصر، إذ يساهم هذا القطاع في تحقيق فائض ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع استثمارات الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة بنسبة 23%، ويمثل حقل شروق المكتشف من طرف شركة ابني الإيطالية في المياه العميقة من أكبر الحقول المكتشفة في شرقي حوض البحر المتوسط. وكان التطور الأهم عندما أعلن عن اكتشاف حقل ظهر (ظهر) (البرجي ، 2016) ، وذلك داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية في البحر المتوسط على بعد 80 إلى 190 كم من السواحل الشمالية المصرية وهو ملاصق للمنطقة الاقتصادية القبرصية، وتقدر احتياطات حقل ظهر حوالي 30 بليون متر مكعب وهو ما يجعله أكبر اكتشافات الغاز في العالم في السنوات الأخيرة. وقد ساهمت هذه الاكتشافات إلى حد كبير في زيادة احتياطي الغاز الطبيعي وزيادة إنتاجه اليومي، مما ساعد على تحول مصر الى قائمة الدول المصدرة للغاز المسال في العالم.

ب- (إسرائيل): يعد (الكيان الإسرائيلي) المستفيد الأكبر من الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق المتوسط إذ يقع ضمن مياها الإقليمية أكثر من تسعة حقول غاز طبيعي غير متنازع عليها وهي حقل ثمار، حقل كاريش حقل نوح مقابل شواطئ غزة حقل مارين، حقل تمار حقل اللوفيثان، حقل داليت، وحقل ثانين، فضلاً عن حقل افروديت والذي يبعد 180 كم عن الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص. هذه الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي، دفعت الكيان الإسرائيلي نحو السعي للتحول إلى مصدر للغاز الطبيعي لدول الجوار (المعلوني ، 2024 ، ص 22). إذ ساعدت الاكتشافات المتزايدة للغاز (إسرائيل) على سد فجوة كبيرة في قطاع الطاقة لديها، والابتعاد عن الاعتماد الذي كان قائماً على مصر، وبذلك تحول الغاز في الحسابات (الإسرائيلية) تحول إلى إداة رافعة سياسية وأمنية، وسلاح سياسي فعال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي، ولاسيما مصر الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية (الباسوسي ، ص 34) .

ت- لبنان: لم يكن للبنان اي انتاج محلي من الطاقة (الغاز الطبيعي أو النفط)، ولم يستكشف فيه المحروقات براً او بحراً، فهو كان يعتمد على استيراد كميات صغيرة من الغاز المصري عبر سوريه من خلال الانبوب العربي للغاز، الا بعد اكتشاف (اسرائيل) للغاز الطبيعي في السواحل المحاذية للبنان، لذا بدأت الحكومة اللبنانية تهتم بالموضوع الاكتشافات الغازية على السواحل اللبنانية، وبناءً على ذلك وافق البرلمان اللبناني على قانون النفط في آب ٢٠١٠ م، والذي كلفت بموجبه الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيتين بأجراء اول مسح زلزالي على طول سواحلها في مياها الإقليمية، وأشارت التقديرات الأولية هذين الشركتين أن لدى لبنان احتياطي يقدر بنحو 28 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، لتقوم بعد ذلك بأطلاق جولة تراخيص ينافس فيها العارضون على حقوق الاستكشافات

والانتاج، ولم يتقدم للعرض سوي شركة وحيدة هي (نوفاتك) الروسية ، وذلك لمنطقتين فقط من تلك المناطق المطروحة (عويضة ، 2019 ، ص 43) .

ث- **فلسطين** : بعد منع الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال من تنمية موارده الطبيعية ، فان الشروط العقابية التي تفرضها (اسرائيل) على الاقتصاد الفلسطيني تعرقل اي افاق للنمو المستدام ، مما يؤثر سلبا على تنمية الموارد الطبيعية الفلسطينية ، ويحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تخطي عجزها المالي عن طريق الاستعادة من تنمية مواردها الطبيعية ، لا سيما في حقل غاز غزة البحري ، ان هذه العراقيل (الاسرائيلية) بدورها تعد تهديدا خطيرا حقيقيا لاستدامة السلطة الفلسطينية ، وفيما يتعلق بتنمية الموارد ، فان اتفاق اوسلو (الملحق الثالث : بروتوكول التعاون (الإسرائيلي) الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والانمائية) يدعو بصفة خاصة الى انشاء برامج لتنمية الطاقة ينص على الاستغلال المشترك للنفط والغاز للأغراض الصناعية ، الا ان (اسرائيل) تقوم بالتنمية الاحادية الجانب لموارد الغاز المتجاورة ، مع اصرارها على الانكار المتعمد للحق الفلسطيني في تطوير رواسب الغاز البحري في غزة ، وفرضها اغلاقا عسكريا لحماية منصات الغاز في انتهاك واضح للقانون الدولي (القيسي ، 2017 ، ص 9) .

ج- **تركيا** : تعد ندرة الموارد الطاقوية من العوامل التي أثرت سلبا على مسار الصعود التركي على المستويين الاقتصادي الجيوسياسي، فتركيا تفتقد إلى مصادر الطاقة الاحفورية وهذا ما يعزز هشاشتها الطاقوية مع منافسيها الإقليميين روسيا وإيران (محسن ، 2024 ، ص 10) . ولذلك يعد المتوسط فضاء حيوي لتركيا، إذ ترى فيه تركيا المجال الطبيعي الذي تستطيع من خلاله بعث نفوذها السابق، ولقد زادت الاكتشافات الغاز في شرق المتوسط والمقدرة بحوالي 340 مليون تريليون ، إذ ترى تركيا في هذه الاكتشافات فرصة سانحة تتحول بموجبها لفاعل طاقي هام، يمكنها من تلبية الضغط الداخلي المتنامي على موارد الطاقة، إضافة إلى دعم احتياجاتها الصناعية . لذا بدأت تركيا تتحدث عن حقوقها الجغرافية في حوض الغاز الكبير الواقع في شرق البحر المتوسط، وأكثر من ذلك بدأت في عمليات استكشاف عن الغاز في مياه البحر المتوسط دون أي اتفاق مع الدول المتشاطئة .

ح- **قبرص** : ان الأهمية المتزايدة للطاقة في قبرص شكلت حافزا كبيرا للمصالحة الاقليمية في منطقة حوض شرق المتوسط، لاسيما بعد عثرت قبرص على ما يقدر بنحو (5,4) تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي في احد اكتشافات الغاز الطبيعي عام ٢٠١١ م، وهذا ما دفع جمهورية قبرص الى بذل جهود كبيرة جدا للاتفاق على تقسيم الحدود البحرية بين دول الحوض. (سالم ، 2024 ، ص 425) . وجدول التالي يوضح اهم الحقول النفطية المكتشفة في حوض المتوسط.

حقول الغاز المكتشفة في حوض شرق المتوسط				
ت	الدولة	الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطيات (تريليون متر مكعب)
1	مصر	التمساح	1999	3,9
2	إسرائيل	ماري	2000	1,1
3	إسرائيل	تمار	2009	11
4	إسرائيل	لفيانان	2010	18
5	قبرص	افروديت	2011	5
6	إسرائيل	تنين	2012	1,2
7	إسرائيل	شمشون	2012	3,5
8	إسرائيل	كاريش	2013	2,5
9	مصر	سلامات	2013	1,6
10	إسرائيل	روي	2014	3.2
11	مصر	شمال الإسكندرية	2014	5
12	مصر	ظهر	2015	30
13	مصر	آتول	2015	1.5
14	مصر	نورس	2015	2
15	مصر	نيدوكو	2015	1,7
16	مصر	بلطيم	2016	1.3
17	قبرص	كاليبسا	2018	3
18	قبرص	غلافكوس	2019	8-5
19	قبرص	كرونوس	2022	2.5

الجدول من اعداد الباحثة

2- الأطر القانونية الحاكمة لاستغلال الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط

لقد شكلت مسألة استغلال الموارد الطبيعية، لاسيما المواد الهيدروكربونية منها ، مثاراً للخلاف الدائم، والمستمر في التفاعلات الدولية، ومنطقة حوض شرق البحر المتوسط وحده منها، لذلك تعددت الأطر القانونية الحاكمة لتلك التفاعلات، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

- أ- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢: وهذه الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 10/12/1982، ودخلت حيز النفاذ في 16/10/1994، بعد أن صدقت عليها 60 دولة. ونصت هذه الاتفاقية على المبادئ العامة لاستغلال الموارد الطبيعية (سواء الحية أو غير الحية الموجودة في المياه أو في القاع) بما في ذلك من موارد هيدروكربونية وبنفطية. ولكن ظلت هذه الاتفاقية بكونها عامة ولا تلزم الدول إلا بالاتفاق هذه الدول على الالتزام بها، وهو الرأي الذي تتبناه الدراسة (الا هناك رأي قانوني آخر يؤكد على الزامية الامتثال إليها).
- ب- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية المصرية: وتم التوقيع هذه الاتفاقية في 17/2/2013، بين الحكومتين القبرصية المصرية، وعينت بموجبها المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بكلا الدولتين، وفقاً لقاعدة خط المنتصف، والذي حددته الاتفاقية في البند الثاني من المادة في ثماني نقاط إحدائية جغرافية، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة منها، كلا من الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية الإبلاغ والتشاور مع الطرف الآخر. وهو الامر الذي لم تلتزم قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع إسرائيل.
- ت- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية اللبنانية :- لقد وقعت الحكومة القبرصية و اللبنانية في عام ٢٠٠٧، اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وتم بموجبها الترسيم وفقاً لنقطتين مؤقتتين هما: النقطة 1 جنوباً، والنقطة 6 شمالاً، إذ ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة، أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحدائيات أي نقطة من 1 أو 6 ، لابد من الرجوع للطرف الآخر (الصباغ ، 2021، ص 480) .
- ث- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية-الإسرائيلية:- قامت الحكومتان (الإسرائيلية)، والقبرصية في 17 تشرين الثاني ٢٠١٠ ، بالتوقيع على اتفاقية تحديد الحدود البحرية بينهما، لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل منهم، والتي تم تحديدها أيضاً وفقاً لقاعدة خط المنتصف، والذي يقع على مسافة ١٥٠ كيلو متر شمالي غرب حيفا. (الباسوسي، 2015، ص 19) .
- وبذلك نتبين إن الإطار القانوني الذي يتم الاحتكام إليه فيما يخص عمليات تعيين وترسيم الحدود البحرية، وتقاسم الموارد بين بلدان المنطقة يتسم بعدم الوضوح" أو بقدر كبير " عدم الاكتمال". وذلك لعدة أسباب، من أبرزها: الطبيعية الاسترشادية غير الملزمة لاتفاقية الأمم لقانون البحار، وعدم توقيع بعض القوى الإقليمية المركزية لاسيما (إسرائيل) وتركيا على الاتفاقية ذاتها، غياب منظومة متكاملة من الاتفاقات الثنائية لتعيين الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط ، لاسيما بين مصر وإسرائيل وبين مصر واليونان، وتركيا من جانب وقبرص واليونان من جانب آخر. ذلك علاوة على عدم دخول بعضها حيز النفاذ نتيجة الخلافات السياسية الداخلية لا سيما الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص (عويضة ، ص 90) .

ثانياً: محاور الصراع الإقليمية على الغاز في حوض شرق البحر المتوسط.

يشكل شرق البحر المتوسط في السنوات الأخيرة بؤرة للصراعات الإقليمية المتصاعدة، نتيجة اكتشافات ضخمة لاحتياطيات الغاز الطبيعي، والتي دفعت العديد من الدول الساحلية إلى إعادة النظر في سياساتها الطاقوية والاستراتيجية. كما أفضت هذه الاكتشافات إلى نشوب العديد من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية المعقدة، والتي اتخذت طابعاً تنافسياً حاداً بين الفاعلين الإقليميين، نتج عنها للعديد من الصراعات والتي مثلت ما يلي:

1. الصراع (الإسرائيلي)-اللبناني على الغاز في شرق البحر المتوسط

انطلاقاً من أهمية مصادر الطاقة في الفكر الإسرائيلي، يبدو أن ثمة اتجاهات قد باتت سائداً لدى النخب الحاكمة الإسرائيلية يقوم على ضرورة توفير مستوى أمن، ومرتفع من أمن الطاقة (هاشم، 2005، ص 192). وقد دفع ذلك السلطات الإسرائيلية المتعاقبة للسيطرة على أكبر مساحات ممكنة من المسطحات المائية في البحر المتوسط، ويعد اكتشاف الغاز في حوض ليفانت السبب الأساسي للصراع على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، لاسيما بعد أن اكتشفت إسرائيل حقولاً للغاز في المنطقة الغربية من المياه اللبنانية المتمثلة بحقلي تمار وليفياثان، ولعل ذلك ما أوجع الصراع بين إسرائيل ولبنان. إذ تتركز الأزمة بين لبنان وإسرائيل على القطعة البحرية الواقع عند خط الحدود بين لبنان والأراضي المحتلة (إسرائيل) أو ما يعرف (بلوك رقم 19)، إذ يرى الجانب اللبناني أنه يقع ضمن المياه الإقليمية اللبنانية بينما ترى إسرائيل أنه يقع ضمن حدودها البحرية، إلى جانب رفض لبنان الاتفاقية الإسرائيلية-القبرصية، وذلك بسبب عدم موافقه لبنان على النقطة الثلاثية بين الدول الثلاث، والتي أدت إلى الاعتداء على المنطقة الاقتصادية الخاصة بها، ما يقارب 850 كم مربع. وكانت بداية الصراع بين الطرفين في 2018/2/9، عندما أعلنت الحكومة اللبنانية عن توقيع اتفاقيتين مع شركات توتال الفرنسية، و إيني الإيطالية و نوفاتك الروسية للتقيب وإنتاج النفط والغاز في البحر في قطعتين بحريتين، بما يسمى (البلوك 4 والبلوك 9)، الذي يقع جزء منه في المياه المتنازع عليها مع (إسرائيل). (حمادة، ص 15). ويتضح أن هذا الخلاف لم يقتصر عند حد التصريحات العدائية، بل وصل إلى أروقة الأمم المتحدة، في ظل العديد من الوساطات الدولية، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية. (صلاح، ص 8)، وبذلك يمكن إجمال أسباب احتدام الصراع بين إسرائيل ولبنان والذي يعد من أعتى، وأشد الصراعات في منطقة شرق المتوسط على الغاز الأسباب الآتية:

أ- عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين لبنان وإسرائيل، إذ إن لبنان لا تعترف بإسرائيل، كما يعد الطرفان في حالة حرب دائمة ومستمرة. وبالتالي فإنه لا يوجد بينهم قنوات تواصل أو تفاوض مباشر مشترك. وهو ما دفع الجانب اللبناني للجوء إلى طرف ثالث سواء من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، أو حتى طرف دولي ثالث كالولايات المتحدة الأمريكية.

- ب- إن الصراع بين إسرائيل ولبنان هو صراع على تعيين الحدود البحرية، وليس على حقول غاز بعينها، مما يجعل الخلاف أكثر اتساعاً وشمولاً.. (الزواوي ، ص 79) .
- ت- ان اكتشاف حقول غاز جديدة لا سيما حقل " كاريش 1"، والذي يقع بالقرب من الحدود الفاصلة بين المنطقتين الفاصلتين الخاصة بكل من إسرائيل ولبنان، حيث تقع أقرب نقطة منه على مسافة حوالي 4 كيلومتر من المنطقة اللبنانية، وابتعد نقطة على مسافة من 15-17 كيلومتر. وهو ما يشكل خطراً على الثروات اللبنانية في حال بدء إسرائيل بأعمال الإنتاج لكونها يمكن أن تعتمد على الحفر الأفقي، وشفط المواد الهيدروكربونية من داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان أو من جهة التأثير المباشر وغير المباشر باستنزاف مكامن نفطية قريبة أو متصلة بمكامن اللبنانية. (صلاح، ص 8).
- ث- إن قضية الحدود البرية بين البلدين لم يتم تعيينها بطريقة طوعية أو عن طريق الاتفاق بين الطرفين، وإنما عن طريق الأمم المتحدة " قوات اليونيفيل" من خلال ما يسمى بـ " الخط الأزرق أو "خط الانسحاب" في حزيران عام ٢٠٠٠ لتعيين الحدود بين لبنان وبين إسرائيل والجولان كما موضحة في الخريطة رقم(1) ، وهذا ما اثر بشكل كبير على طبيعة رسم الحدود البحرية .

منطقة UNIFIL والخط الأزرق



2- الصراع التركي - القبرصي على الغاز في شرق البحر المتوسط

بالرغم من ان جذور الصراع بين تركيا وقبرص تمتد إلى عقود طويلة، إلا أن الصراع على المساحات المائية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، بما تحتويه من مصادر للطاقة لاسيما الغاز الطبيعي يعد حديثاً نسبياً، وهو ما يمكن تفسيره في إطار حداثة اكتشافات حقول الغاز الطبيعي، فضلاً عن حداثة توقيع قبرص لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع البلدان المقابلة لاسيما مع كل من إسرائيل ومصر ولبنان. (عويضة، ص 104)

وكانت بدايات ظهور الصراع على مصادر الطاقة في المنطقة عام 2009 م ، عندما تم اكتشاف حقل أفروديت، والذي يبعد (180 كم) عن الشواطئ الجنوبية الغربية لقبرص، بإجمالي مخزون 9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، فضلاً عن اعلان شركة إنبي الإيطالية في شباط 2018 م، عن اكتشاف حقل كاليسو في المنطقة المتنازع عليها بين قبرص و تركيا، وعليه قامت قبرص بالتحرك للتنقيب عن تلك الموارد التي تعد في منطقتها الاقتصادية الخالصة (الباسوسي ، ص 173). وكذلك بالتحرك لترسيم

حدودها البحرية مع البلدان المجاورة لها حتى تضمن عدم الدخول في صراعات من شأنها تهديد عمليات التنقيب عن ثروات شرق المتوسط، و تهديد الاستفادة منها ، وبناءاً عليه قامت قبرص بعقد اتفاقية لترسيم الحدود مع مصر عام 2003م، و دخلت حيز النفاذ بعد تصديق برلمانات الدولتين عليها، و تم تعديلها 2013م، وكذلك قامت قبرص في عام 2010 ،بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود بينها و بين إسرائيل ، وتبعها اتفاق مماثل لترسيم الحدود بين قبرص و لبنان، لكنه لم يدخل حيز النفاذ لعدم تصديق مجلس النواب اللبناني على هذه الاتفاقية ، (العلاق ، 2016 ، ص 11) ، وبذلك جنبت هذه الاتفاقيات قبرص العديد من النزاعات في منطقة شرق المتوسط مع دول هذه المنطقة، باستثناء تركيا التي ما زالت خلافات قائمة معها، بسبب الصراع السياسي والتاريخي بين الطرفين، لاسيما فيما يتعلق بملف أزمة قبرصية، والذي يزيد من حدة الصراع بين الدولتين، ويقف حجر عثرة أمام علاقات غير صراعية بين الطرفين (صلاح ، 2020) . وعليه قامت الحكومة التركية برفض هذه الاتفاقيات، بدعوى أن الحكومة القبرصية لا تملك الصلاحية القانونية لإبرام مثل تلك الاتفاقيات أو الشروع في عمليات التنقيب عن موارد الطبيعية في هذه المنطقة، نتيجة الوضع السياسي غير محسوم للأزمة قبرصية القائمة، اذ ترى تركيا ان تلك الموارد يقع حق استغلالها في نطاق الطرفين تركيا و قبرص التركية من جهة، و قبرص اليونانية من جهة الأخرى ،وان استمرار قيام قبرص بعمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي و موارد الأخرى في تلك المنطقة و الإصرار على ذلك، صاعد منحى التوتر، الامر الذي دفع تركيا بالتهديد بتصعيد الصراع حول ملف الطاقة في المنطقة (كاظم ، 2021 ، ص 165) .

وتستند تركيا في موقفها، الى أن اتفاقيات ترسيم الحدود التي أبرمتها قبرص مع دول المنطقة مثل اتفاقياتها مع (مصر ولبنان وإسرائيل)، تنتهك الجرف القاري التركي، وعليه فإن هذه الاتفاقيات من وجهة نظر الحكومة التركية تعدي على سيادة قبرص الشمالية (التركية)، وبالتالي لا يحق لجنوب قبرص(اليونانية) تمثيل كافة الدولة القبرصية، لاسيما مع كونها مقسمة بين الطرفين، ولهذا فترى تركيا أن أي اتفاق يتم إبرامه قبل تسوية نهائية للقضية القبرصية لا يتجاهل حقوق قبرص الشمالية فحسب، إنما أيضا يفرض أمراً واقعاً من شأنه أن يضر بشروط التسوية المرتقبة، لاسيما فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين كل من قبرص الشمالية والجنوبية (الزواوي ، ص 181) . ولهذا، فقد سعت قبرص التركية بشتى الطرق لوقف عمليات الكشف والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في تلك المناطق البحرية، وهو ما تمخض عنه تقديم " درويش إروغلو " -رئيس قبرص التركية اقترحا للأمين العام للأمم المتحدة في ايلول ٢٠١١ يتضمن ثلاث نقاط أساسية هم كالتالي:

- أ. تعليق كافة جهود وأعمال الكشف والتنقيب لحين التسوية الشاملة للقضية القبرصية.
- ب. وفي حالة إصرار قبرص اليونانية على الاستمرار في عمليات الكشف والتنقيب، يتم تشكل لجنة ثنائية مشتركة من الطرفين، يكون لها مهمتان رئيسيتان: الأولى تتضمن الحصول على موافقات

مكتوبة من قبل الطرفين على اتفاقات ورخص التنقيب، أما الثانية فتتمثل في مناقشة سيل تقاسم الثروات الناتجة عن تلك العمليات.

ج. عدم توجيه عوائد الثروات التسليح أو العمليات المشابهة، بل توجيهها لتوفير الموارد اللازمة للحل السلمي الشامل. إن أي اتفاق مستقبلي بشأن تسوية شاملة لا يتضمن تعديلاً لتلك البنود المقترحة. وقد قوبل هذا المقترح بالرفض التام من قبل سلطات قبرص اليونانية بعده ينزعها حقوق السيادة المقر لها من قبل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وهو ما قد عبر عنه بوضوح " ستينانوس ستيفانو" - المتحدث باسم الحكومة القبرصية في ٢٦ ايلول ٢٠١١، مما أعاد المفاوضات لنقطة الصفر مرة أخرى (اميرسون). ومما زاد حدة الخلاف قيام قبرص التركية بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة، والتي قامت بتقسيمها إلى 8 بلوكات تتداخل بنسبة 40% مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص اليونانية في بلوكات (1 و 2 و 3 و 8 و 12). وجاء ذلك كرد فعل على التحرك التي قامت به قبرص اليونانية من أعمال التنقيب و إبرام اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، ولم تتوقف قبرص التركية عند هذا الحد، بل قامت بإعطاء حقوق التنقيب في تلك المناطق لشركة البترول التركية وهذا ما زاد الأمر تعقيداً و زاد من حدة الصراع. ورداً على ذلك قامت قبرص اليونانية بالتصعيد بناءً على دعم أوروبي، إذ قامت قبرص بتوجيه الاتهامات لتركيا بأنها تستخدم القوة لمنع شركة (إيني الإيطالية) من القيام بأعمال تنقيب في شرق المتوسط، وعلى خلفية هذا التصعيد الذي قامت به قبرص الجنوبية (اليونانية)، دعا الإتحاد الأوروبي تركيا إلى البعد عن التهديدات والامتناع عن أي تصرفات قد تضر بحسن الجوار. (صلاح، ص 5). فبهذا نرى أن اليونان وقبرص يحظيان بدعم أوروبي في مواجهة تركيا، وهو ما يجعل الصراع يتصاعد في تلك المنطقة إن استمرت تركيا بنهج نفس السياسة في شرق البحر المتوسط في ظل التصريحات المشتعلة بين الأطراف السابقة التي يمكن أن تزيد من تفاقم الأزمة والصراع في شرق المتوسط.

3- الصراع المصري - التركي في شرق المتوسط

لقد بدأت ملامح التوتر في العلاقات المصرية-التركية في منطقة شرق المتوسط تتبلور منذ عام 2015، عقب اعلان مصر عن اكتشاف حقل "ظُهر"، الذي يُعدّ من أكبر احتياطيّات الغاز في المنطقة. وقد ساهم هذا الاكتشاف في تعزيز القدرة المصرية على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز، والذي ينمو بمعدل يقدر بنحو 5% سنوياً (قاسم، 2020).

وكانت بدايات الازمة بدأت عندما اعترضت تركيا على الحدود البحرية المصرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة المتاخمة للمياه مع قبرص، وهو ما رفضته القاهرة، واعدته تدخلاً في شؤونها السيادية. لاسيما ان ترسيم الحدود البحرية المصرية مع دول شرق المتوسط يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982، غير أن تركيا، إلى جانب سوريا وإسرائيل، لم توقع على هذه المعاهدة. وكما سبق لمصر أن وقّعت اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية مع قبرص في عامي 2003 و 2013، وأبرمت

اتفاقية لتوريد الغاز مع إسرائيل في عام 2018. وهذا ما اعترضت عليه تركيا من جهتها واعتبره تهديداً لمصالحها في المنطقة (جياذ ، 2012 ، ص 215) . كما شكل دخول مصر الفعلي إلى سوق الغاز في أواخر 2014 وبداية 2015، عقب اكتشاف حقل "ظهر" على يد شركة "إيني" الإيطالية. والذي مثل هذا الاكتشاف نقطة تحوّل في الدور الإقليمي المصري في سوق الغاز، لاسيما في ظل امتلاكها لمحطتي إسالة في دمياط وإدكو (خليفة ، ص 12) . بالتزامن مع تحسن ملحوظ في العلاقات المصرية مع كل من اليونان وقبرص والذي اثمر عن توقيع مصر واليونان اتفاقية لترسيم حدودهما البحرية والتي عدت الخطوة الاستراتيجية تهدف من خلالها مصر الى تحجيم الطموحات التركية في موارد الطاقة بالمنطقة، فضلاً عن إعادة ترميم العلاقات مع إسرائيل، من خلال عقد سلسلة من القمم الثلاثية، والتي لاقت رفضاً تركياً، ووصفتها أنقرة بأنها "عديمة القيمة"، مشيرة إلى أنها تنتهك الجرف القاري التركي. وردا على ذلك أطلقت تركيا أولى عمليات التنقيب في شرق المتوسط أواخر عام 2018 عبر سفينة "الفتاح"، مدفوعة برغبة في حماية مصالح "جمهورية شمال قبرص التركية" غير المعترف بها دولياً قرب الجزر اليونانية، وهو ما زاد من حدة التوترات الإقليمية.

وتبعاً لذلك شهدت القاهرة في 2019/6/14، اجتماعاً تأسيسياً لمنتدى غاز شرق المتوسط، بمشاركة وزراء الطاقة من مصر، قبرص، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، وفلسطين. ويهدف المنتدى إلى تطوير سوق إقليمي للغاز، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتقديم اسعار تنافسية، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء، وقد مثل تأسيس المنتدى خطوة استراتيجية استثنائية كرّست الدور المركزي لمصر في صناعة الغاز الإقليمي، واستبعدت تركيا بشكل واضح من هذا التكتل (محمود ، 2019) . وهذا ما أكدته لوري هايتيان، "مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، إلى أن المنتدى (غاز شرق المتوسط) ، جاء في سياق تنافس إقليمي بين مصر وتركيا على موقع مركز تصدير الغاز. وأوضحت أن مصر نجحت في استقطاب دول شرق المتوسط لاستخدام بنيتها التحتية، كمعبر لتصدير الغاز (ترانزيت)، متفوقة بذلك على الطموحات التركية. لاسيما ان مصر تتمتع بعدة مقومات تعزز من فرصها في لعب دور المركز الإقليمي للطاقة، منها امتلاكها لمحطات إسالة متقدمة، وخطوط أنابيب تمتد إلى المشرق العربي، فضلاً عن قدرات عسكرية تمثل عنصر ردع استراتيجي. كما أن تعقيدات الخطط البديلة لنقل الغاز، مثل مشروع خط الغاز الإسرائيلي-القبرصي-التركي، تصب في مصلحة مصر، نظراً للتوترات السياسية بين الأطراف المعنية، والتكلفة الفنية العالية للمشروعات المنافسة.

وهذا ما دفع تركيا في تشرين الثاني 2019، الى توقيع مذكرة تفاهم لترسيم الحدود البحرية مع حكومة فايز السراج في طرابلس، وهو مما أثار موجة انتقادات إقليمية، لاسيما من مصر، التي اعتبرت الاتفاقية مخالفة لاتفاق الصخيرات، الذي لا يمنح حكومة الوفاق صلاحية عقد اتفاقات دولية. ونددت كل من قبرص واليونان بالاتفاق، بالنظر إلى تأثيره المحتمل على مشروع "Med East" لنقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا

عبر قبرص وكريت، والذي يمر عبر مناطق تدعي تركيا أنها ضمن حدودها البحرية المشتركة مع ليبيا (سكاي نيوز عربية ، 2020) .

ثالثا: استراتيجيات القوى الدولية إزاء غاز شرق المتوسط

لم تقتصر تداعيات اكتشافات الثروات الهيدروكربونية الهائلة في حوض شرق المتوسط على بلدان المنطقة فحسب، بل امتدت تداعياتها الى القوى الدولية الكبرى صاحبة الباع، والخبرة الدولية في مجال الطاقة لاسيما بلدان الاتحاد الأوروبي، والذي تعاني بلدانه اساساً من قصور شديد في معادلات إنتاج الطاقة على الصعيد العالمي، وكذلك روسيا، والولايات المتحدة الامريكية اللتين تتنافسان على توسيع دائرة نفوذهم في هذه المنطقة التي تعج بالصراعات، والمصالح المتضاربة بين أطرافها، وقد أدى هذا التباين في مصالح القوى الكبرى، إلى تباين في نمط تعامل كل طرف منهم مع ملف الغاز الطبيعي شرق المتوسط من جهة اخرى، ولكن ظل العامل المشترك بين هذه الدول، هو سعيهم الحثيث للتواجد المؤثر في مناطق الامتياز، وحقول الغاز المكتشفة، التي تقوم بلدان المنطقة بطرحها للمناقصات العالمية وفما يلي ابرز هذه الاستراتيجيات:

1- الاستراتيجية الأوروبية إزاء غاز شرق البحر المتوسط:

تعد قضية الطاقة من أهم القضايا المحورية ليس للأوروبيين فحسب، وإنما لكافة دول العالم، لكن أهميتها تزايدت لدى أوروبا لاسيما مع الانخفاض المستمر في مساهمة القارة في معادلة الطاقة العالمية، ولعل ذلك ما قد دفع المؤسسات الأوروبية الرسمية لإلقاء مزيد من الضوء على اكتشافات غاز حوض شرق البحر المتوسط وكعادة القوى الدولية المؤثرة كان للاتحاد الأوروبي سياسة واضحة تجاه موارد الغاز المكتشفة حديثا في منطقة شرق البحر المتوسط، تنطلق من ثلاثة أسس مركزية كالتالي: -

أ- ان الاكتشافات تمثل فرصة لتنوع مصادر الحصول على الطاقة، إذ ينظر الاتحاد الأوروبي لتلك الثروة الهائلة المكتشفة في شرق المتوسط باعتبارها فرصة لتحل من الاعتمادية الأوروبية الزائدة على مصادر الطاقة الروسية، لاسيما ان دول الأوروبية تستود ما يزيد عن ثلث واردتها من الغاز الروسي، إذ احتلت روسيا الاتحادية المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، بما يعادل 35 % من إجمالي الواردات الأوروبية. (الزواوي ، ص 191)

ب- المشاركة الفعالة في عمليات تنمية وتطوير حقول الغاز، أوجدت شركات النفط والغاز الأوروبية لنفسها مكانة متقدمة في عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي لدى بلدان شرق البحر المتوسط خصوصا في كل من مصر وقبرص وفلسطين. إذ تشارك عدة شركات من أبرزها؛ (برتيش غاز British Gas البريطانية، British Petroleum وشركة "إيني" Eni الإيطالية، وشركة "توتال" Total الفرنسية، علاوة على شركة "شل" Shell الهولندية). تعد مصر وقبرص من أهم دول

منطقة شرق البحر المتوسط بالنسبة للشركات الأوروبية العاملة في قطاع استثمارات الغاز (خليفة ، ص 20).

ت- الدعم الكبير لمشروعات الغاز الطبيعي المشتركة: لقد أدرك الأوروبيون منذ البداية أن عملية الاستفادة المثلى من الثروات الضخمة الغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرهونة بشكل أساس، بوجود قدر كبير من التعاون بين دول المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بمسألة تصدير الغاز، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي لدعم كافة المشروعات والتحركات، ذات الطبيعة التعاونية، والتي من شأنها أن تمهد الطريق لتصدير غاز شرق المتوسط إليها. لكن في الوقت ذاته، لا زالت تواجه تلك المشروعات التعاونية المشتركة بما فيها إنشاء " سوق طاقة متكامل" حزمة من التحديات، يتخلص أبرزها في؛ مخاطر السوق، والمتعلقة بتمويل المشاريع بما في ذلك من المسائل الخاصة بالتعريفات والإمدادات، فضلا عن المسائل التقنية والهندسية، علاوة على المخاطر البيئية. فضلاً عن المخاطر القانونية، تلك المرتبطة بحالة عدم اليقين التنظيمي في الشرق الأوسط، لا سيما مع غياب إطار قانوني ملزم دولياً لكافة الأطراف ذلك بالتزامن مع المخاطر السياسية لا سيما مع شيوع مناخ جيوبوليتيكي غير مستقر إلى حد بعيد. (قنديل ، ص 116-117).

2- الاستراتيجية الروسية إزاء غاز شرق البحر المتوسط: -

على الرغم أن الغاز في شرق البحر المتوسط، لا يشكل بديلاً للغاز الروسي ولا يزاكمه، الا روسيا تسعى جاهدة إلى ضمان احتكارها السوق الأوروبية من خلال حضورها الفاعل، في أي مشاريع غاز مكتملة أو بديلة، مما أتاح لها ترسيخ دورها كفاعل رئيسي هناك. ويكمن الحضور الروسي في الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال شركات التنقيب الغاز الروسية العاملة في المنطقة ، (كالحالة اللبنانية)، عندما شرعت روسيا منذ عام ٢٠١٣ في الدخول سوق الغاز اللبناني، إذ أعلنت أربع شركات روسية كبرى في مجال النفط والغاز هم: " روس نفط، و" غاز بروم" المملوكتين للدولة، و" نوف تيك ولوك أويل" التابعين للقطاع الخاص عن اهتمامهم بالاستثمار في (10 بلوكات) داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية ، وكذلك خلال التمويل المالي مثل حالة قبرص اليونانية واليونان، ومن خلال التواجد العسكري، والاتفاقيات الثنائية كحالة سورية (حمادة ، 2019 ، ص 16) . إذ إن روسيا تدرك أهمية منطقة شرق المتوسط الجغرافيا بوصفها موقعاً محتملاً لمد شبكة متداخلة من خطوط أنابيب النفط والغاز من الخليج، وإيران ومصر إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، وهو ما يهدد أهميتها في مجال تصدير الغاز إلى القارة الأوروبية، لذلك فهي تسعى إلى السيطرة على أي بديل محتمل لإمدادات غازها إلى أوروبا، او على الأقل تكون طرفاً مقررًا في أي موضوع يعنى باستغلال الغاز المتوسطي وإنتاجه ونقله من أي مصدر آخر في المنطقة إلى أوروبا. وبحسب الباحث علي حسين باكير، يمكن ملاحظة أن روسيا تحاول من خلال علاقاتها المتشعبة مع دول شرق المتوسط، تعزيز مكانتها وبناء روابط قوية وعلاقات متداخلة سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً مع

القوى الفاعلة في المنطقة ، بما يضمن لها مساحة أكبر من المناورة ، كما يمكنها هذا التوجه من تحقيق مصالحها في هذه المنطقة، إذ ربما يصبح لروسيا في مرحلة ما الثقل الذي يرجح الكفة لأي من الأطراف المتخاصمة في المنطقة، ولا سيما في ما يتعلق بالخلاف بين تركيا وقبرص اليونانية من جهة، و«إسرائيل» ولبنان من جهة أخرى (صلاح،)

أما عن الدوافع الروسية للتواجد بقوة في سوق الغاز بشرق المتوسط، دافعين رئيسيين وهما كالتالي:
أ. ضمان استمرارها كمصدر رئيسي لتصدير الغاز، فمن الثابت أن روسيا تمثل المصدر الأول لتصدير الغاز لأوروبا، وهو ما دفع الأوروبيين في أكثر من مناسبة للتصريح بوضوح نحو السعي لتنويع مسارات الحصول على مصادر الطاقة بخاصة الغاز الطبيعي، بغرض تقليل الاعتماد على الطرف الروسي، كما صرح العديد من المسؤولين الأوروبيين أن غاز شرق المتوسط قد يمثل بديلاً للغاز للروسي مستقبلاً، وبالتالي فإن مشاركة روسيا في استثمارات حقول غاز شرق المتوسط يضمن أنها تظل قادرة على التحكم في أمن الطاقة لأوروبا، ومن ثم تحجيم أي توجهات سياسية أوروبية مناوئة لها. (الزواوي، 2015 ، ص 120)

ب. توطيد نفوذها في منطقة شرق البحر المتوسط، فاهتزاز شرعية نظام بشار الأسد منذ عام ٢٠١١، الذي كان يعد الحليف الإستراتيجي الأهم لروسيا في المنطقة، دفعها لمحاولة إنشاء قاعدة جديدة من التحالفات في المنطقة. ولعل الإدراك الروسي أن المصالح الاقتصادية المشتركة قد باتت تمثل العامل الأبرز في إنشاء التحالفات، فقد سعت لخلق شراكة اقتصادية جادة في مجال الغاز الطبيعي والطاقة كمدخل لتحالفات ذات طبيعة مصلحة أكثر قوة من غيرها. وبالتالي توطيد وتوسيع قاعدة نفوذها ليس فقط في منطقة شرق المتوسط، وإنما على الساحة الشرق أوسطية برمتها. وإجمالاً، أن محاولات التسلسل والاختراق الروسية لسوق الغاز الطبيعي بمنطقة حوض شرق البحر المتوسط تتسم بما يلي:

الأولى: الشمول، فالاختراقات الروسية لم تقتصر على غاز دولة بعينها، فقد سعت روسيا من خلال تحركاتها لوضع موطئ قدم لها في كافة أسواق الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط باستثناء قبرص، وهو ما يمكن إرجاعه للعلاقات المميزة مع تركيا بخاصة في مجال الغاز الطبيعي. (حذفاني ، 2022)
الثانية: دقة الاختيار، فلم تقدم روسيا على الاستثمار في كل الحقول التي تم اكتشافها، وإنما كان اختيارها مبني على عاملين رئيسيين: يتمثل الأول في حجم الاحتياطي وقدرة الحقل على تصدير الغاز نحو أوروبا.
الثالثة: التسلسل وقت الأزمات السياسية، استطاعت روسيا استغلال حالة السيولة والأزمات السياسية المتلاحقة في إبرام اتفاقيات كان من شأنها أن تضعها في قلب مشهد الطاقة في منطقة شرق المتوسط. صحيح أن بعض تلك الاتفاقيات لم تدخل حيز النفاذ نتيجة سيولة المشهد الإقليمية، إلا أنها في الوقت ذاته باتت مركزاً لتفاعلات الطاقة في المنطقة. وبالنظر للتحركات الروسية نجدها وقعت اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية في

ظل الاعتراضات الإسرائيلية، كما أنها وقعت اتفاقا مع لبنان في مرحلة تتسم بخلافات داخلية حادة وفراغ في السلطة، علاوة على صراع خارجي مع إسرائيل بشأن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

3- الاستراتيجية الأمريكية إزاء غاز شرق البحر المتوسط:

ساهمت الطفرة الكبرى في اكتشافات الغاز في شرق المتوسط في رفع حالة التوتر بين بلدان المنطقة، نظرا لما فرضته من واقع جديد، إذ باتت الموارد الهيدروكربونية مصدرا جديدا للصراع الإقليمي، وهذا الأمر انعكس على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع اكتشافات غاز شرق المتوسط. ولهذا، فيتحكم في الرؤية الأمريكية إزاء غاز شرق المتوسط، ثلاثة محددات رئيسة تتمثل بما يلي:

أ- الغاز كمدخل لإقرار السلام في المنطقة والحفاظ على أمن إسرائيل: حاولت الولايات المتحدة استخدام وتطويع ورقة الغاز الطبيعي في إطار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وقد تجلّى ذلك في المقترح الذي تقدم به " جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في حزيران 2013، فيما سمي الخطة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية" أو مبادرة الاقتصاد الفلسطيني " Palestine Economy Initiative ، والتي تهدف لتطوير وتنمية الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ثلاث سنوات كأسس مسبقة لتسوية سياسة شاملة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما ركزت المبادرة في أحد أبعادها على قضية الغاز (اسماعيل ، 2022 ، ص 56) ، إذ اقترحت ضرورة البدء في مفاوضات بين الجانبين لتطوير " حقل غزة مارين" لتسهيل عملية إنشاء أربع محطات كهربائية في قطاع غزة. " أما على صعيد الأمن الإسرائيلي المباشر، فقد أجرت الولايات المتحدة مع كل من إسرائيل واليونان محاكاة لمناورات عسكرية بحرية بعرض الدفاع عن منشآت حفر الغاز الطبيعي في البحر المتوسط. (الباسوسي ، ص 213)

ب- الغاز كأداة للتقريب بين حلفائها؛ فمن المعروف أن منطقة شرق البحر المتوسط تضم عددا من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعاني العلاقات فيما بينهم من حالة تدهور نسبي وفقا لكل حالة على حدة. فعلي الصعيد الإسرائيلي التركي، فقد أكد العديد من المسؤولين الأمريكيين في مقدمتهم الدبلوماسي الأمريكية " عاموس هوكشتاين" - المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون الطاقة- في ٢١ آب ٢٠١٦ على أن كميات الغاز الضخمة في شرق المتوسط تمثل فرصة حقيقية لدول المنطقة ، لاسيما إسرائيل وتركيا لتوطيد علاقتهم بخاصة مع استمرار قيام إسرائيل بتنمية وتطوير حقل " ليفيathan"، وإمكانية إنشاء أنبوب غاز لتصدير الغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى ذلك أوروبا، ولهذا فقد دعم هوكشتاين اتفاق المصالحة الإسرائيلي التركي باعتباره يمهد الطرق نحو تحقيق مكاسب ومصالح اقتصادية؛ وذلك من خلال سيطرة الشركات الأمريكية خاصة نويل إنرجي" على استثمارات الغاز في شرق المتوسط ، لاسيما تلك التي قبالة السواحل الإسرائيلية، والقبرصية وبالأخص حقل "أفروديت"، الذي يقع في بلوك ١٢ كما أشارت الدراسة فيما سبق. لكن، يبدو أن الشركات الأمريكية لم تكتف بتلك

الاستثمارات، وتسعى لتوسيعها في المناطق البحرية اللبنانية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في حالة نجاح جهود الوساطة الأمريكية في إنهاء الصراع اللبناني-الإسرائيلي على المثلث البحري فيما بينهم الولايات المتحدة الأميركية تفضل الحفاظ على الأوضاع هادئة. وفي هذا الصدد، قد لبت الاقتراح اللبناني في الأمم المتحدة لترسيم الحدود البحرية اللبنانية-الإسرائيلية. (الباسوسي ، ص 214) ت- كذلك تخشى الولايات المتحدة الأميركية أن تتفاقم الأزمة التركية- القبرصية. ولذلك تسعى لتكريس نفسها كقوة محورية من خلال تبني سياسة تقوم على الموازنة، وتهدئة الأوضاع بين قبرص وتركيا وإسرائيل، كما تحاول جاهدة إعادة تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا من جهة. ومن أخرى تعمل على تعزيز ارتباطها فيما يخص أمن الطاقة الأوروبية، من خلال تشجيعها بالتنسيق (الإسرائيلي القبرصي اليوناني) في المشاريع المستقبلية لتصدير الغاز المرتقب في الدول الثلاث إلى أوروبا، وهو ما سيعزز أمن الطاقة الأوروبي، ويقلل من اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي. (الزواوي ، ص 86). فضلاً عن ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى تقليل من حالة التوتر القائمة بين كل من تركيا وقبرص، وإسرائيل، من دون أن تضغط بقوة على تركيا نظراً لدورها المحوري في الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، علاوة على دورها الفاعل في مشروع الدرع الصاروخية لحلف الأطلسي الذي سوف يستعمل الأراضي التركية لاستضافة محطات الرادارات . في المقابل، تحاول الولايات المتحدة الأميركية طمأنة كلا من إسرائيل واليونان وقبرص، وعبرت عن التزامها بحماية أمنهم من خلال قوات الأسطول السادس المرابط في البحر الأبيض المتوسط. (المركز العربي ، 2012 ، ص 33).

الخاتمة والاستنتاجات:

ختاماً يتبين أن الغاز في شرق المتوسط لم يعد مجرد مورد طبيعي واعد، بل أصبح ركيزة أساسية من ركائز صراعات على النفوذ الإقليمي، وتجاذبات القوى الدولية الساعية لترسيخ حضورها في منطقة تشهد تحولات جيواستراتيجية عميقة. لاسيما إذ عرفنا ان منطقة شرق المتوسط مهياً لمزيد من النزاعات في ضوء المعطيات التي تم ذكرها سابقاً، إذ إن الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط، أسهمت في زيادة حدة التنافس بين دول المنطقة، كما إدت تصاعد النزعات البحرية ، لاسيما بين تركيا وقبرص واليونان، أو بين إسرائيل ولبنان، وبين تركيا ومصر، الى ان تتجه بعض الدول إلى اتخاذ خطوات أحادية للاستفادة من ثروات الغاز، من دون التنسيق والتعاون مع الدول المقابلة لها ، والمستفيدة مثلها من الاكتشافات، بل على العكس لجأت بعض الدول كقبرص اليونانية إلى فتح مياهاها أمام الشركات الأوروبية، بهدف نيل الحماية منها، وتحقيق اكتفاء ذاتي من مصادر الطاقة على حساب الشراكة غير المتكافئة، وقد ساهمت الشركات الأوروبية العائدة أغلبها للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية و(إسرائيل)، إلى فتح صراع الغاز، مع تواتر الاكتشافات . لاسيما ان هذه الاكتشافات أنتجت موارد جديدة أعادت تشكيل الأولويات الأمنية

والسياسية للدول المتشاطئة، وأثارت تنافساً محموداً على رسم خرائط النفوذ البحري وتحديد حدود المناطق الاقتصادية الخالصة. إذ أدى تلاقي المصالح والتهديدات إلى تشكل محاور إقليمية متنافسة، التي تتباين في أهدافها وتحالفاتها، مما زاد المشهد تعقيداً في هذه المنطقة. كما لعبت القوى الكبرى دوراً محورياً في توجيه مسارات هذا الصراع، سواء من خلال الدعم العسكري والسياسي لأطراف بعينها، أو من خلال المشاركة المباشرة في استثمارات الطاقة والبنية التحتية الخاصة بتصدير الغاز. كما ان الغاز بات وسيلة لتعزيز الشراكات الإقليمية، مثل في "منتدى غاز شرق المتوسط"، لكنه في الوقت ذاته اضحى أداة لتأجيج الخصومات، لاسيما في ظل غياب إطار قانوني ملزم لتسوية النزاعات البحرية بشكل عادل وشفاف. لذا توصل البحث على مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

- 1- ان الغاز في شرق المتوسط لم يعد مجرد مورد اقتصادي، بل أصبح عنصراً أساسياً في موازين القوى الإقليمية والدولية، يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي للدول المعنية.
- 2- استمرار غياب إطار قانوني ملزم لتسوية النزاعات البحرية يعمق الخلافات ويدفع الأطراف إلى اتخاذ خطوات أحادية تزيد من احتمالات التصعيد.
- 3- لاكتشافات الغازية أعادت تشكيل أولويات الدول الإقليمية، حيث ارتبطت مباشرة باعتبارات الأمن القومي وموازن القوى البحرية.
- 4- ان اكتشافات الغاز يشكل من جهة فرصة لتعزيز الشراكات الإقليمية مثل منتدى غاز شرق المتوسط، لكنه في الوقت نفسه يغذي الخصومات ويكرس الانقسامات بسبب انعدام الثقة بين الأطراف. كما أدت التفاعلات المتعارضة إلى نشوء محاور وتحالفات متباينة (مثل محور مصر-اليونان-قبرص، في مقابل تركيا)، وهو ما ساهم في تعقيد المشهد وزيادة احتمالات الاحتكاك والصدام.
- 5- كما سعت القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الى توظيف الغاز كأداة نفوذ لتعزيز حضورها العسكري والسياسي، فضلاً عن الاستثمار المباشر في قطاع الطاقة، مما عمق الطابع الدولي للصراع.

References:

- الكتب
- 1. زمران، ابراهيم . (2010) . الغاز المصري بين التصدير والاستيراد في بتترول شرق المتوسط الأبعاد الجيوسياسية مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (الطبعة الأولى) . بيروت - لبنان .
- 2. المعلوني، عبد الله مصطفى . (2024) . مشاريع الطاقة الإسرائيلية في شرق المتوسط وتحديات الامن القومي العربي. (الطبعة الاولى) . مركز دراسات الوحدة العربية . لبنان .
- 3. الزواوي، محمد سليمان . بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط. (الطبعة الأولى) . مركز البيان للبحوث والدراسات . الرياض - المملكة العربية السعودية .
- الرسائل والاطاريح:
- 1. الباسوسي ، احمد زكريا . (2018) . " تأثير تهديدات امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي : دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط " . أطروحة دكتوراه . جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد و العلوم السياسية .
- البحوث والدوريات

1. خليفه، احمد . " موقع مصر في التفاعلات الإقليمية الغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط " . مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
2. الباسوسي، احمد زكريا . (2015) . " تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط حالة الإقليم " . المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. القاهرة .
3. إسماعيل ، احمد عبد . (2022) . " تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط " . المجلة السياسية والدولية . كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية . العدد : (51) .
4. قنديل، احمد . (2018) . " الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط .. المصالح والسياسات وآفاق المستقبل " . مجلة السياسة الدولية. القاهرة- مؤسسة الأهرام. العدد : (213) . المجلد : (53).
5. جیاد، اسراء احمد . (2012) . " السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الأفريقية (مصر نموذجاً) " . المجلة السياسية والدولية . كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية . العدد: (46) .
6. كاظم ، باقر جواد . (2021) . " التوجهات الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد 2016 دراسة في الأبعاد الأمنية " . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية . مركز الدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية . المجلد: (18) . العدد: (75) .
7. حمادة ، خالد . (2019) . " تطوير غاز شرق المتوسط تحديات والامكانيات المتاحة " . منتدى الإقليمي للدراسات والاستشارات . القاهرة .
8. حذفاني ، سمیه . (2022) . " تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط " . المجلة الجزائرية للامن الإنساني . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة باتنة1. السنة السادسة . المجلد: (6) . العدد: (1) .
9. سالم ، سيف حيدر و محمد عزيز عبد الحسن . (2024) . " السيناريوهات المستقبلية حول الطاقة في حوض شرق المتوسط " . مجلة دراسات دولية . كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد . العدد: (97) .
10. عويضة ، شادي سمير . (2019) . " استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط : وعلاقته بالفوز الإسرائيلي في المنطقة " . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات . بيروت.
11. احمد ، شريهان مصطفى وطارق محمد ذنون . (2021) . " البيئة الاستراتيجية الأمنية الدولية وتأثيرها في استراتيجية تركيا اتجاه منطقة شرق المتوسط " . مجلة دراسات إقليمية. جامعة الموصل . السنة 15 . العدد: (50) .
12. القيسي ، صابرين طلعت . (2017) . " أثر مخزون غاز شرق البحر المتوسط على القضية الفلسطينية " . سلسلة أوراق بحثية شبابية- الملتقى الشبابي للمصالحة والتسامح . غزة .
13. العلاق ، عامر علي راضي . (2017) . " ابعاد التوجه الإسرائيلي الى اليونان وقبرص " . المجلة السياسية والدولية . كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية . العدد: (23-24) .
14. الصباغ ، كريم محمد رجب . (2021) . " التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق المتوسط " . مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة دمياط . العدد: (3) .
15. محسن ، مها علاء . (2024) . " الطاقة في تركيا (1945-2003) دراسة تاريخية " . مجلة آداب المستنصرية. كلية الآداب - الجامعة المستنصرية. العدد : (107) .
16. هاشم ، نوار جليل . (2005) . " مستقبل الصراع اللبناني - الإسرائيلي على المياه " . مجلة العرب والمستقبل . مركز دراسات وبحوث الوطن العربي - الجامعة المستنصرية. العدد: (11). لسنة الثالثة .
17. وحدة التحليل السياسي . (2012) . " الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية شرق المتوسط " . المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية . دوحة - قطر .

• المصادر الإلكترونية:

1. شروف، هناء . " إسرائيل والغاز البحري " . <http://ncro.sy/?p=1952> .
2. الموقع الرسمي لشركة مـوران البرجـيـي . (2016) . <http://www.modiin-energy.com/en/assets/license-332-shimshon.html>

3. محمود، نهى . " غاز شرق المتوسط.. "بخطوة واحدة" مصر تحسم صراع الـ 1% " <https://www.skynewsarabia.com/business/1224003>
4. تقرير خاص . (2020) . " شرق المتوسط.. صراع ثروات البحر وتحركات تركيا "المارقة". <https://www.skynewsarabia.com/world/1371788>
5. قاسم ، نغم . (2020) . " شرق المتوسط: هل هناك احتمال لنشوب حرب في المنطقة من أجل الغاز والنفط؟ " . <https://www.bbc.com/arabic/middleeast>
6. أميرسون، مايكل . " التنقيب عن الغاز وعمما هو أكثر في المياه القبرصية " <http://www.acrseg.org/41660>
7. صلاح، مصطفى . (2020) . " تصاعد التهديد .. مستقبل الصراع على غاز شرق المتوسط"، <https://www.acrseg.org/41660>